تقرير حول الجبايات المحلية

بلاغ صحفي

أصدر المجلس الأعلى للحسابات **تقريرا حول تقييم الجبايات المحلية**. ويأتي هذا التقرير الموضوعاتي بعد التقارير التي أصدرها المجلس سابقا كتلك المتعلقة بأنظمة التقاعد ونظام المقاصة و"استراتيجية المغرب الرقمي 2013" والتدبير المفوض للمرافق العامة المحلية في قطاعات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل والنقل العمومي الحضري.

ويستمد هذا الموضوع أهميته من ضرورة تقوية الموارد المالية لتعزيز مسلسل اللامركزية الذي تبنته بلادنا والذي تلعب فيه الجماعات الترابية دورا حاسما في تدبير الشؤون المحلية، والمرشح ليعرف تطورا مهما في إطار الجهوية الموسعة.

ويسعى هذا التقرير، الذي يأتي بعد مضي سبع سنوات على دخول القانون رقم 06-47 والقانون رقم 07-39 حيز التنفيذ، إلى تقييم الجبايات المحلية عبر رصد جوانب القوة ومكامن الخلل، خاصة وأن الفترة الزمنية الفاصلة تتيح إمكانية الوقوف على تطور ظروف تعبئة المؤهلات الجبائية المحلية.

وقد ارتكزت عملية التقييم على ما خلصت إليه جلسات العمل المنعقدة مع بعض رؤساء المجالس الجماعية ومسؤولين بوزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية. كما تم استثمار نتائج الأعمال الرقابية التي قامت بها المجالس الجهوية للحسابات لدى الهيئات المعنية والتجارب المقارنة والممارسات الجيدة في هذا المجال.

يستعرض هذا التقرير **الوضع القائم بشأن الجبايات المحلية**، ويعطي **تشخيصا للإطارين القانوني والمؤسساتي للضرائب والرسوم المحلية**، بالإضافة **إلى تقييم تدبير** مختلف المتدخلين المعنيين بعمليتي الوعاء والتحصيل، كما **يقترح توصيات وبعض سبل الإصلاح**.

وتمثل الجبايات المحلية ما يوازي 17,5 % من المداخيل الجبائية الإجمالية للدولة وضغطا ضريبيا يساوي 3,5 % من الناتج الداخلي الخام وتكمن الرهانات المرتبطة بهذا المجال في القدرة على تعبئة الإمكانيات الجبائية وتوفير التمويل الدائم لحاجيات المواطن من الخدمات المحلية، مع العمل على تدعيم الاستثمار العمومي والخاص وتحسين الجاذبية والتنافسية.

وتروم هذه المهمة تقييم جبايات الجماعات الحضرية والقروية، التي عرفت عدة إصلاحات وذلك من أجل تزويد الجماعات الترابية بإطار قانوني كفيل بإرساء نظام جبائي مبسط وفعال.

ويتضمن النظام الضريبي المحلي منذ آخر إصلاح لسنة 2008: 17 رسما وكذا 13 جباية ما بين حقوق ومساهمات وإتاوات.

وقد بلغت مداخيل الجماعات الترابية، برسم الفترة 2009 -2013، حوالي 27,5 مليار درهم كمعدل سنوي، فيما شكلت حصة الجماعات الحضرية والقروية، ضمن مجموع المداخيل الجبائية للجماعات الترابية، ما معدله 21,5 مليار درهم في السنة، أي ما يعادل نسبة 79%، موزعة بين 15 مليار درهم بالنسبة للجماعات الحضرية، و6,5 مليار درهم، بالنسبة للجماعات القروية.

وتشكل الموارد المحولة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية، والمكونة أساسا من الحصة في منتوج الضريبة على القيمة المضافة، ما نسبته 54% من مجموع مداخيل الجماعات الترابية.

إلا أن التطور الذي عرفه الإطار القانوني للجبايات المحلية قد أبان عن بعض النقائص تتمثل أساسا فيما يلي:

- غياب وحدة الاتجاه وكذا غياب رؤية مندمجة بين النظامين الجبائيين الوطني والمحلي؛
- عدم القدرة على تحديد المؤهلات الجبائية قصد تغطية حاجيات تمويل الجماعات الترابية؛
- وجود غموض في الأهداف وشبه غياب لخارطة طريق بشأن مسلسل الإصلاح.

وتبقى الجبايات المحلية مشتتة بين عدد من الضرائب والرسوم المتراكمة ومتسمة بأوعية ضيقة وغير متجانسة وطرق معقدة ومتباينة في فرضها وتحصيلها.

وفي مجال التحصيل سجلت المبالغ الباقي استخلاصها، خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، ارتفاعا من 13 مليار درهم إلى 16 مليار درهم، أي بزيادة بلغت نسبتها 29% وبارتفاع سنوي بلغ في المتوسط نسبة 7,3%، مما يدل على وجود صعوبات كبرى في التحصيل.

وتستلزم هذه الوضعية اتخاذ بعض الإجراءات التقويمية على مستوى البنيات المعنية والعمل على إدماج أفضل لهذه الرسوم ضمن المنظومة الشاملة لتدبير الجبايات من طرف المديرية العامة للضرائب وكذا دعم عمليات التحصيل ورصد المبالغ غير ممكنة التحصيل.

ويتجسد العجز بشكل أوضح في الطرق المعتمدة لتدارك الفارق، الذي ما فتئ يتفاقم أكثر فأكثر، بين تطور المادة الخاضعة للضريبة وقدرة الإدارة على معالجتها، حيث لا يتم تفعيل مسطرة الإحصاء إلا نادرا بالنظر لصعوبتها وللإمكانيات المهمة التي تتطلبها، كما لم يتم بعد استبدالها بوسائل ذات تكلفة أقل وفعالية أكبر تسمح بتعبئة إمكانات بديلة ومتاحة، فضلا عن عدم الاستعانة بالتقنيات الحديثة التي يتيحها التقدم التكنولوجي.

ويلاحظ أن نظام المعلومات المرتبط بالجبايات المحلية لا يشتغل وفق مقاربة مندمجة، مما يحول دون الاستفادة من التطور الحاصل على مستوى عملية تدبير الجبايات المتعلقة بالضرائب المقررة لفائدة الدولة.

وانطلاقا من عناصر التشخيص سالفة الذكر يعتبر المجلس بأن الإصلاح يجب أن يروم تحقيق الأهداف التالية:

- التوحيد، خاصة من خلال تفادي الازدواج الضريبي، بين مكونات الجبايات المحلية وبين هذه الأخيرة وجبايات الدولة؛
- تدعيم النجاعة، عبر تعبئة أحسن للإمكانات الجبائية من خلال استهداف الأوعية الضريبية المهمة، وتفادي مظاهر الهدر الناجمة عن تشتت المادة الضريبية؛
- التقليص من عدد الرسوم وتقييم البعض منها من حيث تكلفتها مقارنة بمردودها، وذلك بهدف طرح الخيارات الممكنة كالإصلاح أو الدمج أو التحسين أو الحذف عند الاقتضاء.

ويوصي المجلس بإعداد تقرير سنوي حول الجبايات المحلية على أن يتضمن هذا التقرير، على الخصوص، الإصلاحات الجارية أو المرتقبة، وكذا الإنجازات السنوية بخصوص الضرائب والرسوم المحلية المدبرة من طرف الدولة وتلك المدبرة من طرف الجماعات الترابية، والموارد المحولة.

كما يوصي المجلس بإحداث لجنة مالية الجماعات الترابية ذات وظيفة أفقية، من بين مهامها الدفع بالعمليات المرتبطة بالجبايات المحلية وتنسيقها والتحكيم بشأن أولوياتها.

وفي نفس السياق يوصي المجلس بضرورة تعبئة كافة الفاعلين المحليين المعنيين بالمسلسل الجبائي قصد تأمين القيادة والتتبع اللازمين للعمليات المرتبطة بالوعاء، وكذا القيام بتكثيف المراقبة والاهتمام أكثر بالجوانب المتعلقة بالمنازعات.

كما يوصي المجلس بوضع نظام للمعلومات خاص بتدبير الجبايات المحلية، يشمل سجلات تحديد الملزمين والمعطيات المتعلقة بوضعيتهم الضريبية ويسمح بتكوين قاعدة المعطيات اللازمة لعمليات الوعاء والمراقبة.

ويرى المجلس ضرورة إعطاء أهمية خاصة لإحداث وتدعيم بنيات الاستقبال والإعلام بشكل يجعلها كفيلة بالاستجابة، بشكل مقبول، لمتطلبات الملزمين.

وأخيرا يرى المجلس ضرورة توفر الجماعات على الوسائل البشرية المؤهلة لتحسين تدبير الرسوم المحلية عبر تكثيف التوظيف والتكوين وتحفيز العنصر البشري.

يمكن تحميل هذا التقرير كاملا وكذا ملخصا له باللغتين العربية والفرنسية، وذلك انطلاقا من الموقع الإلكتروني: «www.courdescomptes.ma»